الأمم المتحدة

E/CN.9/2020/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 January 2020
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

30 آذار/مارس – 3 نيسان/أبريل 2020

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

الاتجاهات الديمغرافية في العالم

تقرير الأمين العام

موجز

يقدِّم هذا التقرير، المعد عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/1996، لمحة عامة عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم، ومناطقه، وبعض البلدان المختارة. ويوثق التقرير أربعة اتجاهات ديمغرافية كبرى – نمو السكان، وشيخوخة السكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية – لها أهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. ويركز التقرير على التغيرات الديمغرافية الأخيرة وكذلك الاتجاهات المتوقعة على مدى العقود القليلة المقبلة.

وفي عام 2019، بلغ عدد سكان العالم 7,7 بلايين نسمة. وتشير التوقعات المتعلقة بالاتجاهات المستقبلية إلى أنه من المرجح أن يستمر نمو سكان العالم في العقود المقبلة، لكن بوتيرة تتباطأ تدريجيا. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يستقر النمو الديمغرافي عند مستوى 10,9 بلايين نسمة تقريبا بحلول نهاية القرن. ومع استمرار زيادة الحجم، سيواصل سكان العالم تحولهم التدريجي نحو نسبة متزايدة لكبار السن (شيخوخة السكان) والعيش في المدن (التوسع الحضري)، مع الحفاظ على المستويات الحالية للتنقل عبر الحدود (الهجرة الدولية) أو الزيادة أكثر في هذه المستويات.

* E/CN.9/2020/1.

100220 270120 20-00645 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويشكل كل من القضاء على الفقر والجوع، والحد من عدم المساواة، وضمان مستقبل ينعم فيه الجميع بالصحة الجيدة ويكونون فيه منتجين تحديات رئيسية على الطريق نحو التنمية المستدامة. ولا يزال عدد السكان يتزايد بسرعة، ولا سيما في البلدان التي تواجه أكبر التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وفي البلدان التي تضم فئات كبيرة ومتزايدة من الشباب، سيظل إيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائق وكفالة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع أولويتين من الأولويات العليا. وتساعد الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، على رفع مستويات التنمية البشرية وكذلك التشجيع على خفض معدل الولادات، وهما شرطان مسبقان لتحقيق ''عائد ديمغرافي''.

ويؤكد الارتفاع المستمر لعدد السكان ونصيب الفرد من الاستهلاك أهمية ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، مع القيام أيضا بتلبية الاحتياجات الأساسية والفورية لأعداد متزايدة من السكان، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على الغذاء المأمون والمغذي والكافي للجميع. وبوجه أعم، وبما أن الأنماط والاتجاهات السكانية تتفاعل بطرق متعددة وحاسمة مع جميع جوانب التنمية المستدامة، فإن دمج الديناميات السكانية على نحو أكمل في عمليات التخطيط والاستعراض الإنمائيين سيساعد البلدان على تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولا – مقدمة

1 – يوثق هذا التقرير أربعة اتجاهات ديمغرافية كبرى – نمو السكان، وشيخوخة السكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية – ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. ولئن كانت الاتجاهات الكبرى الأربعة تنطبق على سكان العالم ككل، ثمة تنوع كبير في الأنماط والاتجاهات الديمغرافية عبر البلدان والمناطق، وعبر الفئات حسب مستوى التنمية والدخل، لا سيما حسب مستويات معدلات الولادات والاتجاهات المتعلقة بها.

2 – وفي عام 2019، بلغ عدد سكان العالم 7,7 بلايين نسمة، ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى حوالي 8,5 بلايين نسمة في عام 2030. ومن المتوقع أن يحدث معظم النمو بين عامي 2019 و 2030 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي وسط وجنوب آسيا، حيث ستبلغ الزيادة في عدد السكان حوالي 0,3 و 0,2 بليون نسمة على التوالي. ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 9,7 بلايين نسمة في عام 2050. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يستقر النمو الديمغرافي عند مستوى 10,9 بلايين نسمة تقريبا بحلول نهاية القرن. وعلى الرغم من توقع حدوث تباطؤ تدريجي في معدل الزيادة العالمي، فإن النمو السكاني السريع يتواصل في الوقت الحاضر، ولا سيما في البلدان التي تواجه أكبر التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتؤكد الزيادة المستمرة في عدد السكان ونصيب الفرد من الاستهلاك أهمية ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، مع القيام أيضا بتلبية الاحتياجات الأساسية والفورية لأعداد متزايدة من السكان، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على الغذاء المأمون والمغذي والكافي للجميع.

3 – وشيخوخة السكان ظاهرة عالمية مدفوعة بانخفاض معدلات الولادات، وبدرجة أقل، بزيادة طول العمر. ولا يزال بعض البلدان في مرحلة مبكرة من التحول الديمغرافي، بوجود مستويات عالية نسبيا من الخصوبة ونسب كبيرة من الأطفال والشباب، في حين أن عدد كبار السن في بلدان أخرى ما فتئ ينمو بسرعة، مما أدى إلى ترجيح كفة كبار السن بدلا من الشباب ديمغرافيا. وللهيكل العمري المتغير لسكان العالم آثار كبيرة على المدى القصير بالنسبة لديناميات سوق العمل وعلى المدى الطويل بالنسبة للاستدامة المالية لنظم الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. وفي المراحل المتوسطة من التحول الديمغرافي، عندما تأخذ معدلات الوفيات والخصوبة على السواء في الانخفاض، يمكن أن تحقق نسبة متزايدة من السكان في سن العمل ”عائدا ديمغرافيا“، وهو ما يتوقف أيضا على الاستثمارات السابقة في التعليم والصحة. وفي مراحل أكثر تقدما من شيخوخة السكان، يؤدي انخفاض نسبة السكان في الفئة العمرية العاملة إلى وضع الضغط على نظم الدعم لكبار السن (انظر E/CN.9/2017/2).

4 – والتوسع الحضري محرك هام للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وتضم المدن بشكل مركَّز الأنشطة الاقتصادية والابتكارات، وتوفر الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية حتى خارج المناطق الحضرية نفسها. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، وتشير التوقعات إلى أن كل النمو المتوقع للسكان من الآن وحتى عام 2050 سيُرجع إلى نمو السكان المقيمين في المناطق الحضرية. وفي كثير من المناطق، سوف تستمر في النمو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن، فضلا عن الزيادة في عدد المدن وحجمها، بفعل مجموعة من العوامل، تشمل فائضا في الولادات مقارنة بالوفيات التي تحدث في المناطق الحضرية، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في البلد نفسه، وإعادة تصنيف مناطق كانت في السابق ريفية على أنها حضرية، والهجرة من بلدان أخرى. وتجتذب مدن كثيرة أعدادا كبيرة من المهاجرين الدوليين، وتؤدي دورا هاما في دمجهم في المجتمع المضيف. ويؤدي أيضا نمو السكان والتوسع الحضري إلى إحداث تحول في حياة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية حول المدن.

وللروابط بين المدن والمناطق الريفية دور أساسي، على سبيل المثال، في تشكيل نظم غذائية مستدامة لسكان العالم الذين يتزايد عددهم (انظر E/CN.9/2018/2).

5 - ولا تزال الهجرة الدولية تتزايد على الصعيد العالمي وتؤثر على الخصائص الديمغرافية وغيرها من خصائص البلدان الأصلية وبلدان المقصد. وبما أن الهجرة انتقائية من حيث السن ونوع الجنس ومستوى التعليم وعوامل أخرى، يمكن أن تؤثر أيضا على الاتجاهات في العمالة وغيرها من جوانب التنمية المستدامة. وفي البلدان التي تتسم بشيخوخة السكان وعدد وفيات أعلى من عدد الولادات، يمكن أن يكون للهجرة الدولية أثر كبير على السكان في سن العمل والنمو الاقتصادي. وللآثار المتعددة للهجرة الدولية أهمية كبرى في تنمية البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وتتطلب استجابات سياساتية ملائمة لكي يتمكن المهاجرون من تحسين ظروفهم المعيشية وكذلك ظروف معيشة أسرهم، والإسهام أيضا في الوقت ذاته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة و، احتمالا، مجتمعاتهم المحلية الأصلية كذلك (انظر E/CN.9/2018/2).

6 - وتُقدَّم الاتجاهات الديمغرافية التي يسلط عليها الضوء في هذا التقرير فيما يتعلق بالعالم، والمناطق الجغرافية الكبرى[1]، والفئات من حيث مستوى التنمية والدخل. ويستند التقرير أساسا إلى البيانات الواردة في *التوقعات السكانية في العالم لعام 2019*، وهي الطبعة السادسة والعشرون من تقديرات وتوقعات الأمم المتحدة المتعلقة بسكان العالم، التي تعدها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كل سنتين. ويعتمد التقرير أيضا على مجموعات بيانات أخرى وضعتها وتقوم بتعهدها شعبة السكان. فالبيانات المتعلقة بالتوسع الحضري وبحجم المدن ونموها مستمدة من *توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام 2018*. والبيانات المتصلة بعدد وخصائص المهاجرين الدوليين، بمن فيهم اللاجؤون، مستقاة من مجموعة البيانات ”أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2019“. والبيانات المقدمة عن استخدام وسائل منع الحمل والاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة مستقاة من مجموعة البيانات ”الاستخدام العالمي لوسائل منع الحمل لعام 2019“، ومن مجموعة البيانات ”التقديرات والتوقعات المتعلقة بمؤشرات تنظيم الأسرة لعام 2019“.

ثانيا - نمو السكان

7 - بلغ عدد سكان العالم ما يقدر بـ 7,7 بلايين نسمة في عام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 10,9 بلايين نسمة في عام 2100 (انظر الجدول 1). وفي الوقت الحالي، يزداد عدد سكان العالم بنسبة 1,1 في المائة سنويا، وبالتالي فإنه ارتفع بحوالي 82 مليون نسمة في عام 2019. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو العالمي إلى حوالي 0,5 في المائة بحلول عام 2050، مدفوعا بانخفاض مستمر في مستويات الخصوبة. وبحلول عام 2100، من المتوقع أن يكون معدل نمو سكان العالم قريبا جدا من الصفر.

(1) لدى إعداد التحليل لهذا التقرير، جُمعت البلدان والأقاليم في ثماني مناطق استنادا إلى التصنيف المستخدم لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups/). وهذه المناطق هي: (أ) أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ (ب) شمال أفريقيا وغرب آسيا؛ (ج) وسط وجنوب آسيا؛ (د) شرق وجنوب شرق آسيا؛ (هـ) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (و) أستراليا ونيوزيلندا؛ (ز) أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا؛ (ح) أوروبا وأمريكا الشمالية. وتُستخدم هذه المجموعات الإقليمية في جميع أجزاء هذا التقرير مع عدد قليل من الاستثناءات، يشار إليها بوضوح.

الجدول 1

سكان العالم حسب المنطقة والفئة وفق مستوى التنمية والدخل، في الفترة من عام 1970 إلى عام 2100

(بالملايين)

	التقديرات				*التوقعات*[أ]	
المنطقة أو الفئة حسب مستوى التنمية أو الدخل	*1970*	*1990*	*2019*	*2030*	*2050*	*2100*
العالم	3 700	5 327	7 713	8 548	9 735	10 875
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	281	491	1 066	1 400	2 118	3 775
شمال أفريقيا وغرب آسيا	169	288	517	609	754	928
وسط وجنوب آسيا	775	1 240	1 991	2 227	2 496	2 330
شرق وجنوب شرق آسيا	1 281	1 838	2 335	2 427	2 411	1 967
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	287	443	648	706	762	680
أستراليا ونيوزيلندا	16	20	30	33	38	49
أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	4	7	12	15	19	26
أوروبا وأمريكا الشمالية	888	1 001	1 114	1 132	1 136	1 120
المناطق الأكثر نموا	1 008	1 146	1 271	1 286	1 280	1 244
المناطق الأقل نموا	2 692	4 182	6 443	7 262	8 455	9 631
أقل البلدان نمواً	307	506	1 033	1 314	1 877	3 047
البلدان الأخرى الأقل نموا	2 385	3 675	5 409	5 949	6 578	6 584
البلدان المرتفعة الدخل	881	1 038	1 258	1 299	1 324	1 304
البلدان المتوسطة الدخل	2 607	3 936	5 697	6 253	6 933	7 082
بلدان الدخل المتوسط الأعلى	1 428	2 056	2 639	2 763	2 800	2 381
بلدان الدخل المتوسط الأدنى	1 179	1 880	3 058	3 489	4 133	4 702
البلدان المنخفضة الدخل	211	351	756	994	1 474	2 485

(أ) المتغير المتوسط.

8 - وتُنقح تقديرات الأمم المتحدة وتوقعاتها بشأن سكان العالم كل سنتين، مع مراعاة أحدث البيانات عن كل بلد أو منطقة. وتتبع تقديرات عام 2019 للاتجاهات السكانية في العقود الأخيرة عن كثب الاتجاهات المتوقعة في الطبعات السابقة. غير أن جميع التوقعات السكانية تتسم بدرجة متأصلة من عدم اليقين، تزداد كلما طال الفارق الزمني بين التوقعات. ولمراعاة عدم اليقين، أجريت عمليات محاكاة إحصائية باستخدام نموذج إحصائي للتغير الديمغرافي مع مرور الزمن، مما أسفر عن مجموعة من الاتجاهات المستقبلية المعقولة في الخصوبة، والوفيات، وحجم السكان، وغير ذلك من الخصائص. واعتُبر الاتجاه الأوسط من نطاق الاتجاهات المستقبلية المحاكاة أكثر المسارات احتمالا، وهو معروف باسم ''المتغير المتوسط'' للتوقعات الرسمية المعروضة في التقرير عن *التوقعات السكانية في العالم لعام 2019* (انظر الشكل الأول).

9 - ويفترض المتغير المتوسط، الذي يُستمد من تحليل للاتجاهات الماضية، حدوث انخفاض مستمر في مستويات الخصوبة في البلدان حيث لا يزال عدد الولادات لكل امرأة مرتفعا نسبيا. وبالنسبة للبلدان والمناطق التي انخفضت فيها الخصوبة إلى أقل من ولادتين لكل امرأة، يسمح النموذج الإحصائي بزيادة بسيطة في المستقبل، ولكن فقط إذا أكدت البيانات الأخيرة هذا الاتجاه. وبالمثل، يُفترض، بالنسبة لهذه التوقعات، أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة سيستمر في الارتفاع في جميع أنحاء العالم، استنادا إلى ملاحظة لانخفاض مستمر ومطرد في معدلات الوفيات في جميع البلدان تقريبا[2].

10 - ويرد بيان درجة عدم اليقين الذي يكتنف التوقعات السكانية للأمم المتحدة مصنفة وفقا للفترات الفاصلة بين التنبؤات الناتجة عن المحاكاة الإحصائية للاتجاهات المستقبلية التي سبق ذكرها. وتشير هذه الفترات، مع نسبة تيقن قدرها 95 في المائة، إلى أن عدد سكان العالم سوف يبلغ بين 8,5 و 8,6 بلايين نسمة في عام 2030، وبين 9,4 و 10,1 بلايين نسمة في عام 2050، وبين 9.4 بلايين نسمة و 12.7 بليون نسمة في عام 2100 (انظر الشكل الأول). وهكذا، يبدو من المرجح أنه سيستمر عدد سكان العالم في النمو طوال القرن الحالي. وسوف يتباطأ النمو تدريجيا على مدى العقود القليلة القادمة، ومن المتوقع أن يتوقف حوالي عام 2100.

الشكل الأول

الاتجاهات المستقبلية المتوقعة فيما يتعلق بسكان العالم، مع فترتين زمنيتين تفصل بين التنبؤات بنسبة تيقن قدرها 80 في المائة و 95 في المائة، في الفترة 1950-2100

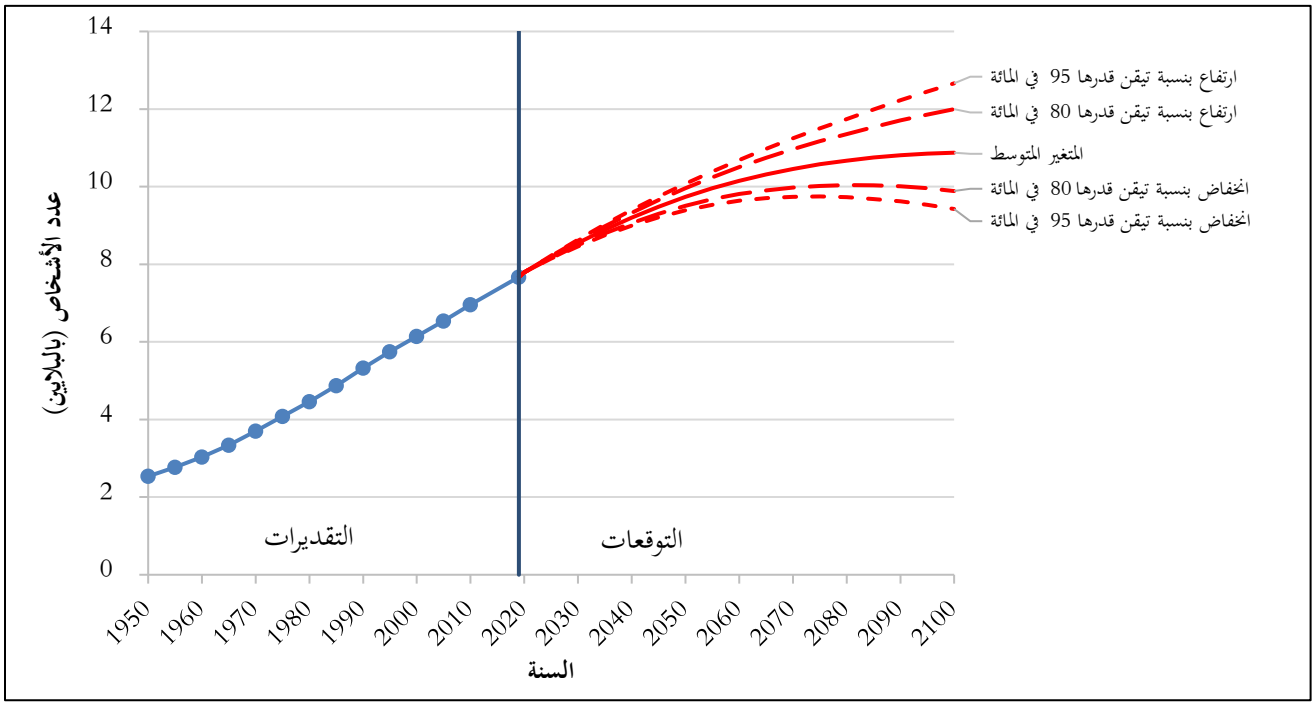

(2) انظر https://population.un.org/wpp/Publications/ للحصول على مزيد من التوضيح والتحليل.

11 - ومن المتوقع أن تتخذ الاتجاهات في حجم السكان مسارات متباينة عبر البلدان والمناطق. وسيتركز النمو في المستقبل في مناطق معينة. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أسرع المناطق نموا، بين عامي 2019 و 2050، حيث سيزيد بمقدار 1,1 بليون نسمة (انظر الجدول 1). وسوف يضيف النمو المتوقع في وسط وجنوب آسيا 0,5 بليون نسمة إلى سكانهما البالغ عددهم 2,5 بليون نسمة، بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان شمال أفريقيا وغرب آسيا بـ 0,2 بليون نسمة بحلول عام 2050، في حين يتوقع أن يزداد عدد السكان في شرق وجنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمقدار 0,1 بليون نسمة بين عامي 2019 و 2050. وستتأثر هذه المناطق الخمس بكامل النمو العالمي تقريبا على مدى العقود الثلاثة المقبلة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يزيد عدد سكان أوقيانوسيا، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا، بمقدار 15 مليون نسمة فقط من الآن وحتى عام 2050، في حين أن أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعتين قد تضيفان حوالي 22 مليون نسمة. وكنتيجة مباشرة لهذه الاتجاهات، من المتوقع حدوث زيادة في نسبة سكان العالم الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من 14 في المائة في عام 2019 إلى 22 في المائة في عام 2050. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنخفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في شرق وجنوب شرق آسيا من 30 إلى 25 في المائة، في حين أن نسبة الذين يعيشون في أوروبا وأمريكا الشمالية يمكن أن تنخفض من 14 إلى 12 في المائة. ومن المتوقع أن تشهد المناطق الأخرى تغيرات أصغر في حصتها من سكان العالم خلال الفترة نفسها (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

سكان العالم حسب المنطقة، من عام 1970 إلى عام 2100

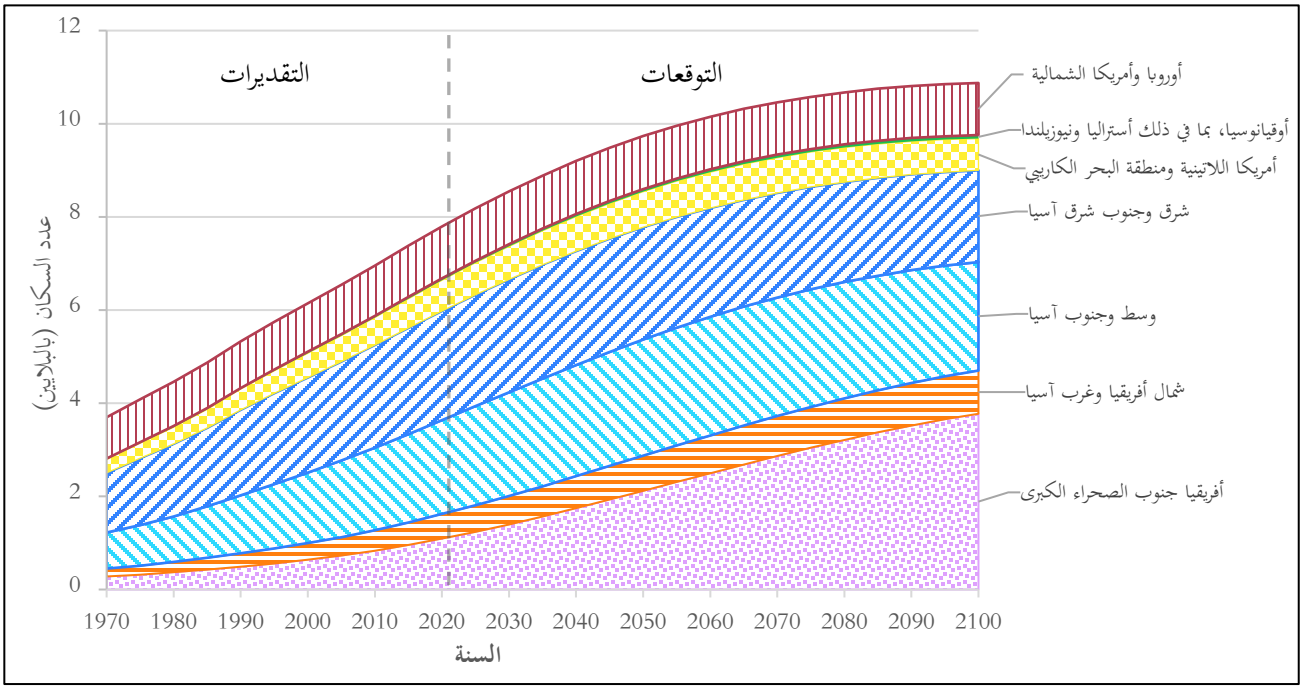

12 - وفيما يُتوقع ألا ينمو سكان البلدان المرتفعة الدخل[3] سوى نموا طفيفا في العقود المقبلة، حيث سيرتفع عددهم من 1,26 بليون نسمة في عام 2019 إلى 1,32 بليون نسمة في عام 2050، سينمو سكان البلدان المتوسطة الدخل، في نفس الفترة، بأكثر من الخمس، من 5,7 إلى 6,9 بلايين نسمة، فيما ستشهد البلدان المنخفضة الدخل تضاعفا تقريبا لعدد سكانها مجتمعة، من 0,8 إلى 1,5 بليون نسمة. وسيرتفع مجموع عدد سكان أقل البلدان نموا من بليون نسمة في عام 2019 إلى 1,9 بليون نسمة في عام 2050. وبالتالي، من المتوقع أن يحدث أسرع نمو سكاني في العالم على مدى العقود الثلاثة المقبلة في البلدان التي تواجه أكبر التحديات في القضاء على الفقر والجوع وفي ضمان أنماط العيش الصحية والتعليم العالي الجودة والشمولية والمساواة للجميع (انظر الجدول 1).

ثالثا - الخصوبة وتنظيم الأسرة

13 - انخفض مستوى الخصوبة الكلي في العالم إجمالا مما متوسطه 4,5 مواليد أحياء لكل امرأة خلال الفترة 1970-1975 إلى 2,5 مولود حي لكل امرأة خلال الفترة 2015-2020. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يستمر معدل الخصوبة الكلي في الانخفاض، وقد يصل إلى 2,2 مولود حي لكل امرأة في الفترة 2045-2050 (انظر الشكل الثالث). وفي الفترة 2015-2020، كانت مستويات الخصوبة الكلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2,5 مولود حي لكل امرأة، في حين انخفضت مستويات جميع المناطق الأخرى إلى ما دون المعدل العالمي[4]. وفي أستراليا ونيوزيلندا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان معدل الخصوبة الكلي في السنوات الأخيرة دون عتبة 2,1 مولود حي لكل امرأة، التي هي مطلوبة في السياقات التي تكون فيها معدلات الوفيات منخفضة لضمان أن يحل المواليد محل المتوفين مع مرور الوقت (''مستوى الإحلال''). ومن ناحية أخرى، بلغت مستويات الخصوبة الكلية في 36 بلدا أربعة مواليد أحياء أو أكثر لكل امرأة في عام 2019، منها 33 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبسبب مستويات الخصوبة العالية في هذه البلدان، فهي تنمو بسرعة أكبر بكثير من المتوسط العالمي ولديها نسب كبيرة من الأطفال والشباب.

(3) وفقا لتصنيف البنك الدولي في عام 2018.

(4) ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن اسم أوقيانوسيا، كلما ذُكر في هذا التقرير، يشير إلى أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، اللتين تعاملان هنا باعتبارهما منطقة منفصلة.

الشكل الثالث

معدل الخصوبة الكلي في العالم وبحسب المنطقة، من الفترة 1970–1975 إلى الفترة 2045–2050

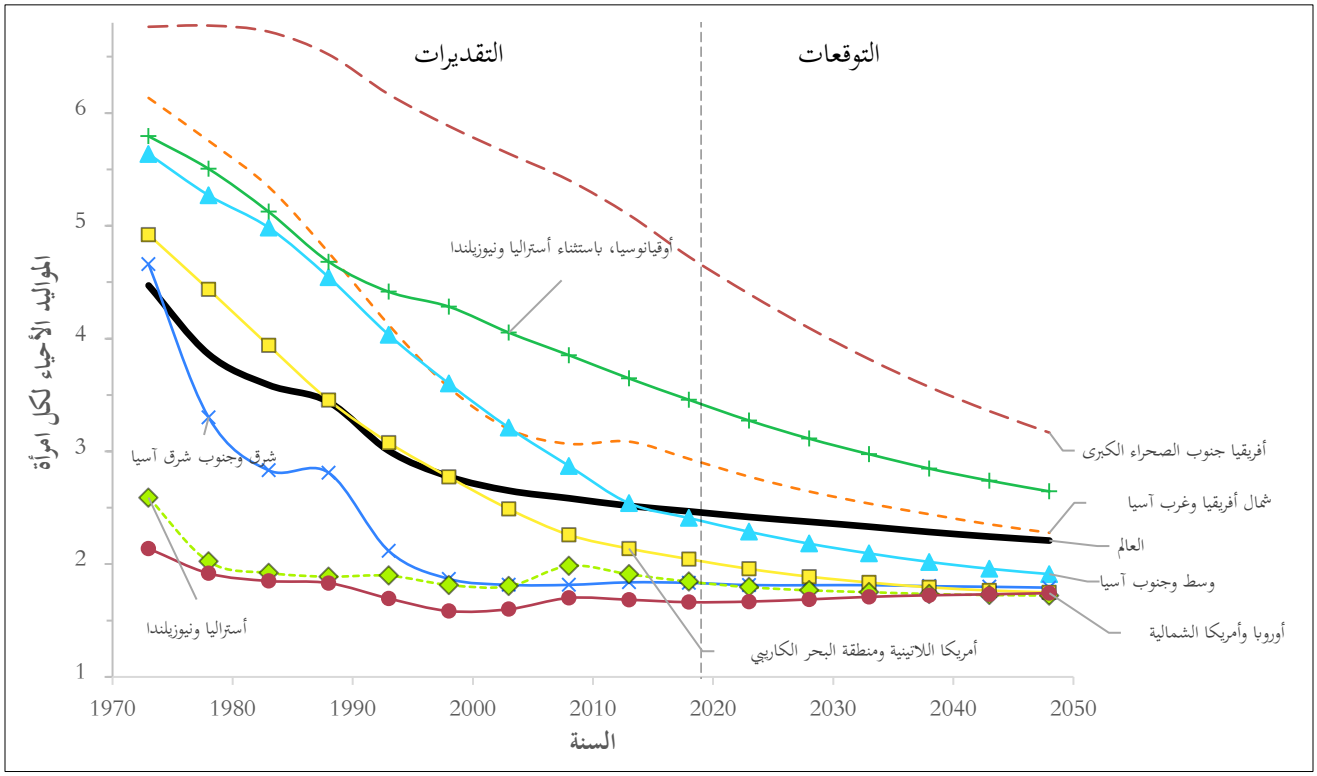

14 - وتسهم الخصوبة في النمو السكاني على المدى الطويل عندما تتجاوز المستوى المطلوب لإحلال السكان، كما تسهم في تناقص السكان عندما تصبح دون ذلك المستوى. ومع ذلك، وحتى وإن انخفضت الخصوبة فوراً إلى مستوى الإحلال أو دون ذلك في بلد ما، فستكون هناك فترة من النمو المستمر بسبب احتمال الإنجاب الحالي والمستقبلي لأفواج كبيرة نسبيا في أعمار أصغر، بما في ذلك الفئة العمرية التي يحدث فيها الإنجاب عادة. وهذه الخاصية من خصائص النمو الديمغرافي، المعروفة بـ ”الزخم السكاني“، تحد من الأثر المحتمل للتغيرات في مستوى الخصوبة على الاتجاهات السكانية على مدى العقود القليلة القادمة.

15 - ومنذ السبعينات من القرن الماضي، بلغ عدد متزايد من البلدان مستويات خصوبة دون عتبة الإحلال البالغة حوالي 2,1 ولادة لكل امرأة. وقد ظلت بعض البلدان دون هذه العتبة على مدى عدة عقود. وفي عام 1970، كان يعيش نحو 16 في المائة من سكان العالم، بمن فيهم جميع سكان أوروبا وأمريكا الشمالية تقريبا، في بلد تقل الخصوبة فيه عن مستوى الإحلال. وفي عام 2019، كان يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في بلد من 94 بلدا يندرج فيها مستوى الخصوبة ضمن هذا النطاق. وتعتبر الحكومات الوطنية بشكل متزايد استمرار مستوى الخصوبة دون عتبة الإحلال كتحد، لأنه يسرع وتيرة شيخوخة السكان ويؤدي على المدى الطويل إلى انخفاض عدد السكان.

16 - وفي الفترة بين عامي 1990 و 2019، ارتفع معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة من 42 في المائة إلى ما يقرب من 49 في المائة، في حين

ارتفع عدد النساء اللاتي يستخدمن أي وسيلة لمنع الحمل من 554 مليون إلى 922 مليون امرأة. ونتيجة لتزايد توافر الخدمات والمعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة، تمكن عدد متزايد من النساء والرجال من التمتع بحقهم في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد ما يرغبون في إنجابه من أطفال وتوقيت إنجابهم. غير أن زيادة مستويات استخدام وسائل منع الحمل لم تؤد إلى انخفاض في عدد النساء اللاتي لم تلب حاجتهن إلى تنظيم الأسرة – أي النساء الراغبات في وقف الحمل أو تأخيره ولكنهن لا يستخدمن أي وسيلة لمنع الحمل. وبالفعل، على الرغم من أن نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة ممن لم تلب حاجتهن إلى تنظيم الأسرة قد انخفضت بين عامي 1990 و 2019 من أكثر من 11 في المائة إلى حوالي 10 في المائة، فإن عدد النساء اللاتي لم تلب حاجتهن إلى تنظيم الأسرة قد ارتفع من 151 إلى 190 مليون امرأة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تشهد أعلى مستويات الخصوبة، هناك امرأة واحدة من كل ست نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة لها احتياجات غير ملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.

17 - وعلى الصعيد العالمي، زادت نسبة النساء اللواتي لهن حاجة إلى تنظيم الأسرة تمت تلبيتها من خلال طرق منع الحمل الحديثة (المؤشر 3-7-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) من 67 في المائة في عام 1990 إلى 76 في المائة في عام 2019 (انظر الشكل الرابع). ومن بين المناطق كلها، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا هما المنطقتان اللتان بلغ فيهما الطلب الذي تمت تلبيته بالوسائل الحديثة في عام 2019 أدنى حد له وبفارق كبير عن المناطق الأخرى، حيث إن استخدام وسائل منع الحمل الحديثة من قبل النساء اللواتي يردن منع الحمل ظل منخفضا، عند 54,7 و 51,1 في المائة على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت نسبة الحاجة إلى تنظيم الأسرة التي تمت تلبيتها بالأساليب الحديثة أقل من المتوسط العالمي في شمال أفريقيا وغرب آسيا (63 في المائة) وفي وسط وجنوب آسيا (68 في المائة). وفي عام 2019، كانت تجري تلبية أقل من نصف مجموع الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة بوسائل حديثة في 42 بلدا، بما في ذلك 23 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي 69 بلدا آخر، كانت تجري تلبية أكثر من نصف إجمالي الطلب ولكن أقل من ثلاثة أرباعه باستخدام الوسائل الحديثة.

18 - كثيرا ما يترك الزواج المبكر والحمل المبكر والحمل غير المرغوب فيه آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية على الفتيات والشابات وتنشأ عنها مخاطر على صحة الأم والطفل معا. والزواج المبكر هو مؤشر هام ومحدد للإنجاب المبكر. ومن التطورات الإيجابية التي شهدتها العقود الأخيرة أن نسبة الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة المتزوجات أو اللواتي تعاشرن شركاء في حياتهن قد انخفضت في معظم البلدان[5]. ومع ذلك، لا تزال مضاعفات الحمل والولادة بين النساء في هذه الفئة العمرية السبب الرئيسي للوفاة على الصعيد العالمي[6]. ولمواجهة هذه المخاطر، تحتاج المراهقات إلى الحصول على خدمات الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية التي تهدف إلى تلبية احتياجاتهن الخاصة.

(5) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. مجموعة البيانات ''بيانات الزواج في العالم لعام 2019'' (World Marriage Data 2019).

(6) منظمة الصحة العالمية، ''المراهقون والمراهقات: المخاطر الصحية والحلول المقترحة''، 13 كانون الأول/ديسمبر 2018. متاح على الموقع الشبكي التالي: https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/adolescents-health-risks-and-solutions.

الشكل الرابع

نسبة النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة) اللاتي تلبى حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة، بالنسبة للعالم وحسب المنطقة، من عام 1990 إلى عام 2030

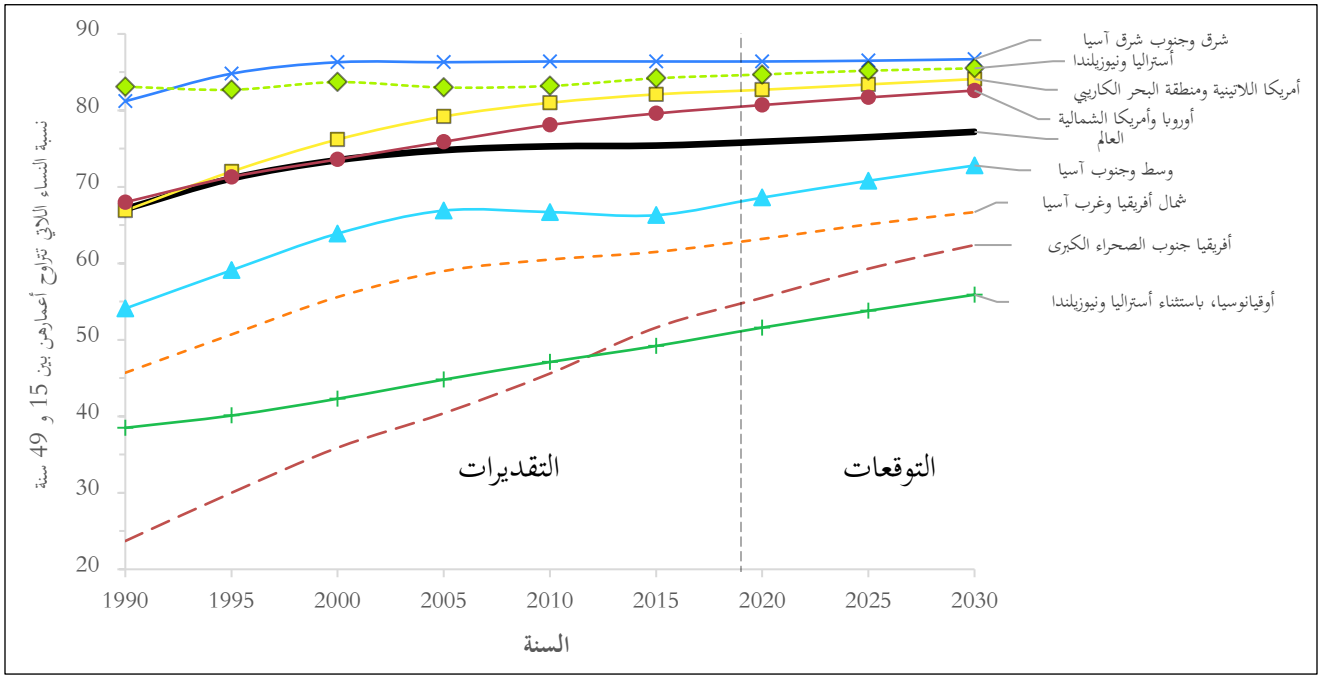

19 - ولا يزال الاستثمار في تعليم الفتيات، والحد من الزواج المبكر أو القضاء عليه، وتوسيع إمكانية الحصول على المعلومات والتعليم والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، تشكل إجراءات ذات أولوية لدعم انخفاض متواصل لعدد حالات الحمل لدى المراهقات. وكان معدل الولادات لدى المراهقات على الصعيد العالمي 65 ولادة سنويا لكل 1 000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، ولكنه انخفض إلى 43 ولادة لكل 1 000 امرأة في الفترة 2015–2020. ومن المتوقع حدوث انخفاض إضافي للمعدل في الفترة 2045–2050 إلى 31 ولادة لكل 1 000 امرأة (انظر الشكل الخامس). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفض أيضا معدل الولادات لدى المراهقات انخفاضا كبيرا ولكنه ظل مرتفعا نسبيا في الفترة 2015–2020، عند 63 ولادة لكل 1 000 امرأة؛ ومن المتوقع أن ينخفض إلى 40 ولادة لكل 1 000 امرأة في الفترة 2045–2050. ويتوقع أن تظل خصوبة المراهقات مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا، بوجود 23 بلدا تجاوز فيها معدل الولادات لدى المراهقات 100 ولادة لكل 1 000 امرأة في الفترة 2015–2020، و 26 بلدا يتوقع أن يتجاوز المعدل فيها 50 ولادة لكل 1 000 امرأة في الفترة 2045–2050. وعلى النقيض من ذلك، كان معدل الولادات لدى المراهقات في المناطق الأخرى باستثناء أوقيانوسيا أقل من 50 ولادة لكل 1 000 امرأة في الفترة 2015–2020، ومن المتوقع أن ينخفض إلى أقل من 30 ولادة لكل 1 000 امرأة بحلول الفترة 2045–2050.

الشكل الخامس

معدل الولادات لدى المراهقات في العالم وحسب المنطقة، في الفترات 1990–1995 و 2015–2020 و 2045–2050

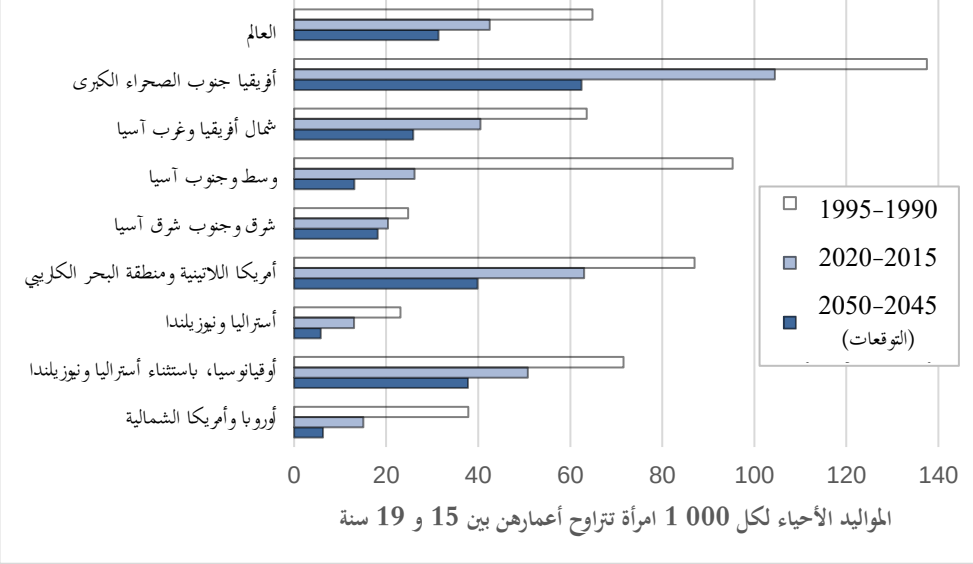

رابعا – الوفيات

20 – وبين الفترة 1970–1975 والفترة 2015–2020، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي بمقدار 14,2 سنة – من 58,1 سنة إلى 72,3 سنة – ويتوقع أن يواصل ارتفاعه ليصل إلى 76,8 سنة في الفترة 2045–2050 (انظر الشكل السادس). وبحلول نهاية القرن، من المرجح أن يتجاوز متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي 82 عاما. وفي الفترة 2015–2020، كان متوسط العمر المتوقع للنساء عند الولادة هو 74,7 سنة فيما كان نظيره للرجال أقل بـ 4,8 سنوات حيث بلغ 69,9 سنة. وانخفض الفرق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأستراليا ونيوزيلندا، وهما المنطقتان التي يبلغ فيهما العمر المتوقع أدنى وأعلى مستوى له، على التوالي، من 27 سنة في الفترة 1970–1975 إلى 22 سنة في الفترة 2015–2020، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 19 سنة في الفترة 2045–2050.

الشكل السادس

متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العالم وحسب المنطقة، من الفترة 1970-1975 إلى الفترة 2045-2050

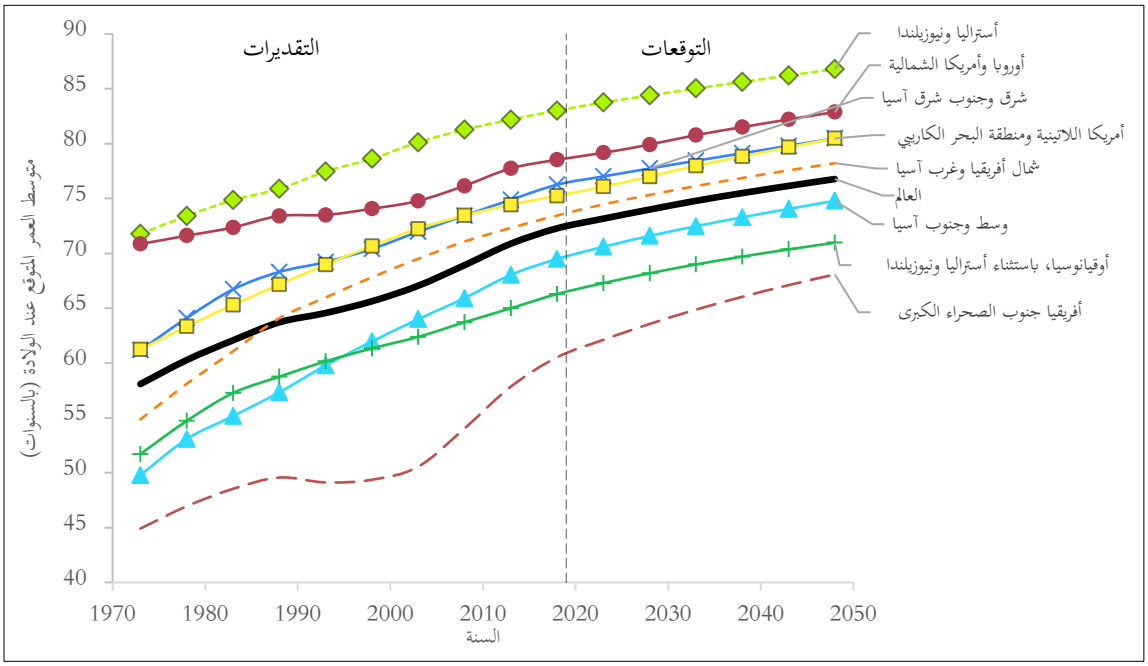

21 - وفي الفترة 2015-2020، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان والمناطق المرتفعة الدخل ككل 80,3 سنة. وكان متوسط العمر المتوقع لدى 32 بلدا أو منطقة، معظمها في أوروبا، يزيد على 80 سنة. وسُجل أعلى متوسط عمر متوقع عند الولادة بالنسبة للسكان المواطنين في اليابان (83,3 سنة). بيد أن هناك 25 بلدا، بما في ذلك بعض أفقر بلدان العالم، لم تصل بعد إلى متوسط عمر متوقع قدره 60 عاما. وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 62,4 سنة في أقل البلدان نموا كمجموعة في الفترة 2015-2020.

22 - وبالنسبة للبلدان المتضررة بشدة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي يقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أعقب الارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة منذ الخمسينات من القرن الماضي انخفاض خلال الثمانينات والتسعينات من القرن نفسه. وقد بلغ متوسط العمر المتوقع في تلك المنطقة 49,6 سنة في الفترة 1985-1990 لكنه انخفض بعد ذلك إلى 49,1 سنة في الفترة 1990-1995، وأعقبته ارتفاعات صغيرة حتى الفترة 2000-2005. وفي السنوات الأخيرة، تحولت بعض التراجعات في طول العمر بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى زيادات، وحققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متوسطا للعمر المتوقع عند الولادة قدره 57,8 سنة في الفترة 2015-2020.

23 - وفي العديد من البلدان، بما فيها العديد من البلدان المنخفضة الدخل، تحولت أسباب الوفاة من غلبة الأمراض المعدية إلى غلبة الأمراض غير المعدية مثل السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية، التي ترتبط بخيارات نمط الحياة، بما في ذلك استهلاك التبغ والكحول، والوجبات الغذائية غير الصحية مع حصص عالية من الأطعمة المصنعة ونقص النشاط البدني. وتتأثر نسبة مئوية متزايدة من سكان

العالم، بمن فيهم العديد من الأطفال، بالزيادة في الوزن والسمنة، ويتزايد انتشار مرض السكري في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، وبعد عقود من النجاح في مكافحة الفقر والجوع، ما فتئ يرتفع معدل نقص التغذية مرة أخرى في السنوات الأخيرة. ولا تزال بعض البلدان تصارع في مكافحة الأمراض المعدية، مثل الملاريا والسل، التي تؤثر على السكان الفقراء بشكل غير متناسب. وعندما تعاني الأمهات من سوء التغذية، تزداد مخاطر وفيات الأمهات والأطفال على السواء، في حين تؤثر الحالة الصحية والتغذوية للأطفال على قابليهم للتأثر بالظروف الصحية السيئة في وقت لاحق من الحياة (انظر E/CN.9/2020/2).

24 - ويعزى إلى حد كبير ارتفاع مستويات وفيات الرضع والأطفال إلى ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المعدية والوفاة منها في سن مبكرة. ويتوقف إحراز التقدم في الحد من وفيات الرضع والأطفال بسبب هذه الأمراض إلى حد كبير على تحسين أحوال المعيشة، والنظافة الصحية، والتغذية، وعلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات الصحية، من قبيل اللقاحات، التي تقي من الوفيات الناجمة عن الالتهابات وسوء التغذية. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة - أي احتمال وفاة الطفل بين ولادته وبلوغه سن الخامسة - على الصعيد العالمي من 91 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في الفترة 1990-1995 إلى 46 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في الفترة 2015-2020 (انظر الشكل السابع). وخلال الفترة نفسها، سُجل أكبر انخفاض مطلق في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفض المعدل من 183 إلى 93 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي، يليها وسط وجنوب آسيا حيث انخفض المعدل من 115 إلى 52 حالة وفاة؛ وشمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث انخفض المعدل من 71 إلى 31 حالة وفاة؛ وشرق وجنوب شرق آسيا حيث انخفض المعدل من 53 إلى 20 حالة وفاة؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث انخفض المعدل من 48 إلى 21 حالة وفاة؛ وأوقيانوسيا حيث انخفض المعدل من 69 إلى 52 حالة وفاة؛ وأوروبا وأمريكا الشمالية حيث انخفض المعدل من 13 حالة إلى 6 حالات وفاة؛ وأستراليا ونيوزيلندا حيث انخفض المعدل من 8 إلى 4 حالات وفاة.

25 - وتنص الغاية 2 من الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة على تحقيق مستوى لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام 2030 لا يزيد عن 25 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي. وقد حققت أستراليا ونيوزيلندا، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفعل هذه الغاية بحلول الفترة 2015-2020 لكل منطقة ككل (انظر الشكل السابع). وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تحقق منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا الغاية 3-2 بحلول عام 2030. غير أنه يبدو من غير المرجح أن تبلغ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا وأوقيانوسيا هذه الغاية إذا كانت الاتجاهات المستقبلية شبيهة بالاتجاهات السائدة في السنوات الأخيرة. وعلى الصعيد العالمي، هناك 55 بلدا، منها 41 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبَلدان في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وأربعة بلدان في وسط وجنوب آسيا، وثلاثة بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا، وثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبَلدان في أوقيانوسيا، من غير المرجح أن تتحقق فيها الغاية 3-2 بحلول عام 2030 إذا استمرت الاتجاهات الحالية، مما يشير إلى الحاجة إلى موارد وجهود إضافية كبيرة لتحقيق النتيجة المرجوة.

الشكل السابع

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم وحسب المنطقة، من الفترة 1970–1975 إلى الفترة 2045–2050

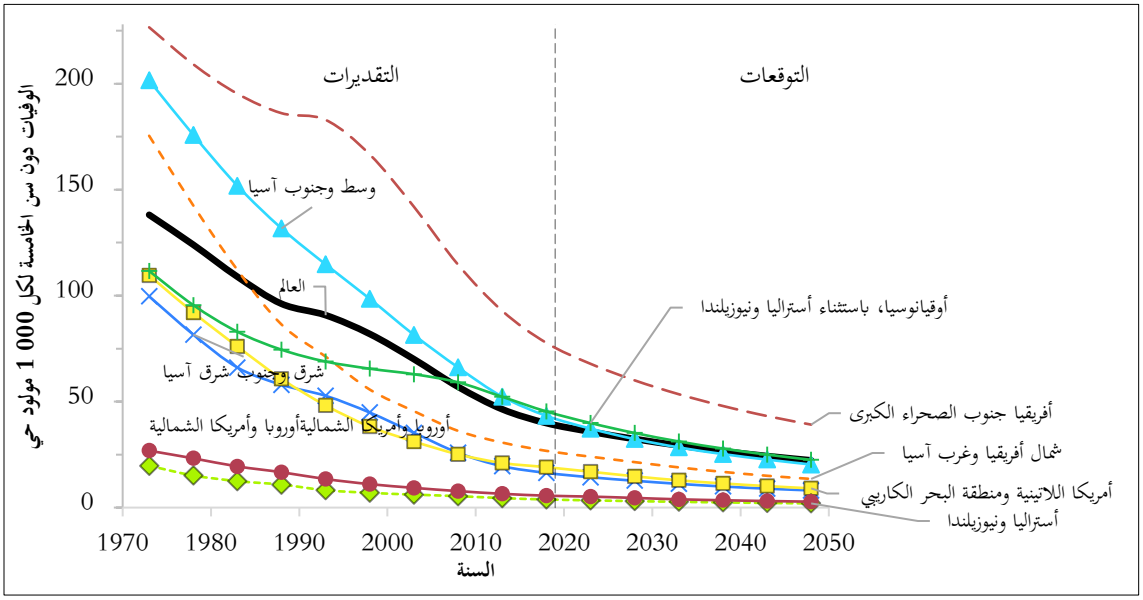

26 - تدعو الغاية 1 من هدف التنمية المستدامة 3 إلى خفض في النسبة العالمية لوفيات الأمومة إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030. وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2017، انخفضت النسبة العالمية لوفيات الأمومة بـ 38 في المائة، لتصل إلى 211 وفاة لكل 000 100 مولود حي في عام 2017 (انظر الشكل الثامن). وانخفض عدد وفيات الأمومة مما يقدر بـ 172 452 حالة وفاة في عام 2000 إلى 925 295 حالة وفاة في عام 2017. وشهدت المناطق النامية جميعها انخفاضات كبيرة في أعداد الوفيات النفاسية بين عامي 2000 و 2017. ومع ذلك، في عام 2017، ظلت نسبة وفيات الأمومة فوق 500 وفاة نفاسية لكل 000 100 مولود حي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأكثر من 100 وفاة نفاسية لكل 000 100 مولود حي في وسط وجنوب آسيا وفي أوقيانوسيا. ويتطلب تحقيق الغاية 3-1 على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 تسريع وتيرة التخفيض من نسبة وفيات الأمومة. ووفقاً للتوقعات الأخيرة، سيتطلب تحقيق هذا الهدف العالمي من البلدان أن تخفض نسب وفيات الأمومة فيها بـ 6,1 في المائة على الأقل كل عام بين عامي 2016 و 2030. وبين عامي 2000 و 2017، لم يشهد سوى 16 بلدا (الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأنغولا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، ورومانيا، وطاجيكستان، وكازاخستان، وكمبوديا، ومنغوليا، ونيبال) انخفاضات في نسبة وفيات الأمومة بهذه الوتيرة أو بوتيرة أسرع[7].

27 - وعندما يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 70 عاما أو أكثر، يتطلب رفع هذه المستويات مجددا بشكل كبير الحد من الوفيات في أعمار متقدمة، مقاسةً بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند سن الستين. وعلى الصعيد العالمي، يمكن للشخص العادي الذي يبلغ 60 عاما من العمر في الفترة

(7) انظر: World Health Organization, United Nations Population Fund, United Nations Children's Fund, World Bank and United Nations Population Division. *Trends in Maternal Mortality: 2000 to 2017: Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division* (Geneva, 2019).

2015–2020 أن يتوقع أن يعيش 20,7 سنة أخرى. ويتوقع أن يرتفع هذا المؤشر إلى 22,9 سنة في الفترة 2045–2050. ومع ذلك، هناك تباين كبير بين المناطق في متوسط العمر المتوقع عند سن الستين، يتراوح بين حوالي 16 سنة في أوقيانوسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 25,6 سنة في أستراليا ونيوزيلندا. وستتوقف الزيادات الإضافية في البقاء على قيد الحياة في سن الشيخوخة أساسا على القدرة على السيطرة على أثر الأمراض غير المعدية، التي ستطرح تحديات أكبر مع استمرار تقدم سكان العالم في السن.

الشكل الثامن

نسبة وفيات الأمومة في العالم وحسب المنطقة الجغرافية، من الفترة 1970–1975 إلى الفترة 2045–2050

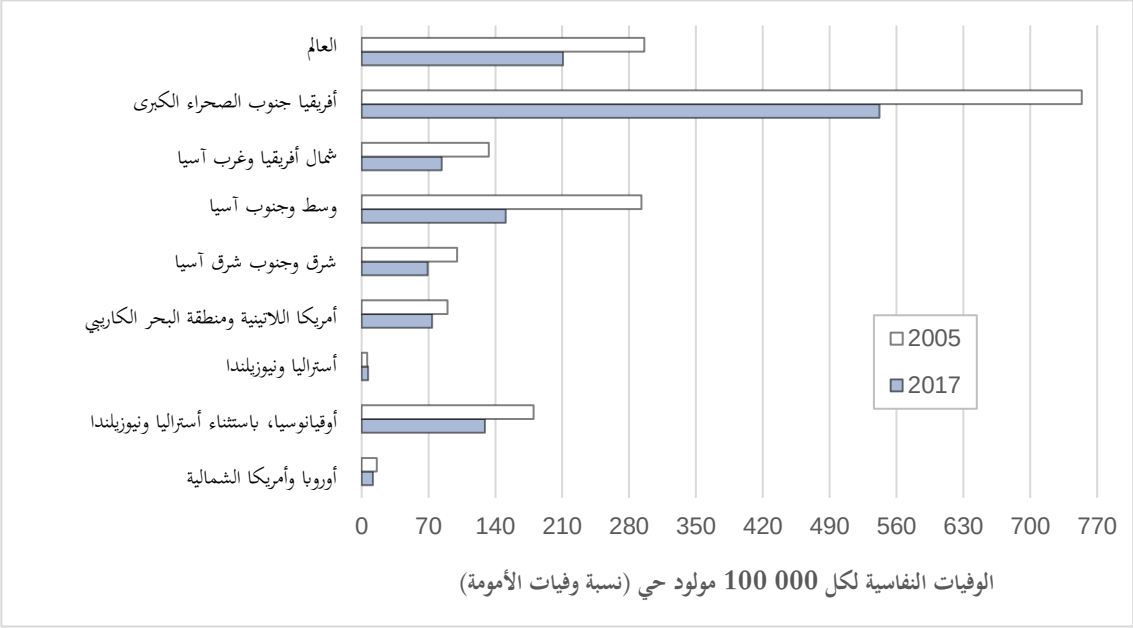

خامسا – التغير في توزع أعمار السكان

28 – إن شيخوخة السكان اتجاه عالمي تترتب عليه عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة، ويتميز بتحول تصاعدي تدريجي على مدى عقود عديدة في توزع أعمار السكان، يؤدي إلى زيادة نسبة السكان في سن متقدمة وإلى انخفاض نسبة السكان في سن أصغر. وتتحدد وتيرة شيخوخة السكان أساسا بسرعة وحجم الانخفاض في الخصوبة، وبدرجة أقل، بانخفاض معدل الوفيات في الأعمار المتقدمة. وعلى الرغم من أن الهجرة الدولية تؤثر أيضا على الهيكل العمري للبلدان الأصلية وبلدان المقصد، فإن حجم الأثر، الذي يتوقف على عدد المهاجرين وتوزيعهم حسب الأعمار مقارنة بالسكان المحليين، يميل إلى أن يكون أقل بكثير من أثر التغيرات مع مرور الوقت في الخصوبة والوفيات.

29 – ويمكن دراسة شيخوخة السكان عن طريق تتبع الاتجاهات في توزيع السكان حسب العمر. ففي عام 2019، كان نحو 57 في المائة من سكان العالم تتراوح أعمارهم بين 20 و 64 سنة (انظر الشكل التاسع)، في حين كان نحو 34 في المائة دون سن 20 عاماً و 9 في المائة في سن 65 عاما فما فوق (يشار إليهم من الآن فصاعداً بـ ”كبار السن“). وكانت نسبة السكان في سن العمل أعلى في شرق وجنوب شرق آسيا وأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المتوقع أن يظل عدد الأشخاص دون

سن العشرين مستقرا عند ما يفوق بقليل 2,5 بليون شخص بين عامي 2019 و 2050، في حين أن عدد كبار السن قد يرتفع من 703 ملايين شخص في عام 2019 إلى 1,5 بليون شخص في عام 2050. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 64 سنة انخفاضا طفيفا إلى 56 في المائة في عام 2050، ولكنها ستزيد بالأرقام المطلقة من 4,4 بلايين شخص في عام 2019 إلى 5,5 بلايين شخص في عام 2050. ومن المتوقع أن تنخفض انخفاضا كبيرا الاختلافات بين المناطق في نسبة السكان في سن العمل بحلول عام 2050. ويعزى جزء كبير من نسبة الزيادة في أعمار البالغين 65 عاما من العمر أو أكثر إلى زيادة نسبة البالغين من العمر 80 عاما أو أكثر، والتي من المتوقع أن ترتفع من 1,9 في المائة إلى 4,4 في المائة من مجموع سكان العالم في الفترة بين عامي 2019 و 2050؛ وهذه الفئة العمرية تنمو بطريقة أسرع من أي فئة عمرية أصغر في جميع أنحاء العالم.

الشكل التاسع

السكان في سن العمل (20-64 سنة) كنسبة مئوية من مجموع السكان، بالنسبة للعالم وحسب المنطقة، من عام 1980 إلى عام 2050

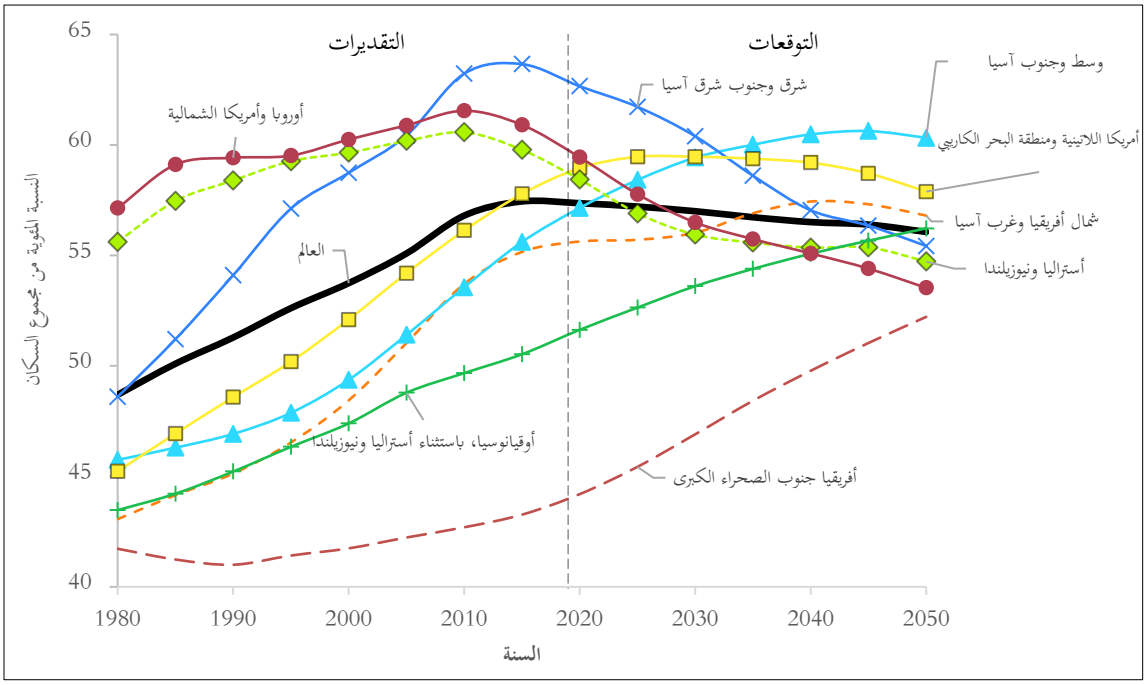

30 - وقد بدأت شيخوخة السكان في أوقات مختلفة وتمضي بدرجات متفاوتة من السرعة على نطاق البلدان والمناطق. وتعكس الاتجاهات في نسبة الأشخاص دون سن 20 عاما مقارنة بعدد البالغة أعمارهم 65 عاما أو أكثر، المراحل المختلفة من عملية الشيخوخة حسب المناطق (انظر الشكل العاشر). وكانت لأوروبا وأمريكا الشمالية، وأستراليا ونيوزيلندا أكبر نسبتين من الأشخاص البالغين 65 سنة فأكثر في عام 2019، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، كانت نسبة الأشخاص دون سن العشرين قريبة من بلوغ نسبة كبار السن في عام 2019. ومن المتوقع أن تحذو حذوها أستراليا ونيوزيلندا وكذلك شرق وجنوب شرق آسيا خلال العقود القليلة المقبلة، مع توقع أن تتجاوز نسبة كبار السن نسبة الأشخاص دون سن العشرين عامًا بحلول عام 2050. وعلى النقيض من ذلك، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من المتوقع

أن تنخفض نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة إلى 43 في المائة في عام 2050، بينما ستبقى نسبة كبار السن أقل من 5 في المائة.

31 - وعندما تنخفض الخصوبة ويتراجع عدد الولادات، يكون الأثر الفوري هو انخفاض في نسبة الأطفال وما يترتب على ذلك من ارتفاع في نسبة السكان في أعمار ما بعد الطفولة. وبعد انخفاض كبير في مستويات الخصوبة، تزداد عادة نسبة السكان في سن العمل لعدة عقود، ولكنها تبدأ في الانخفاض في نهاية المطاف مع تزايد درجة شيخوخة السكان. وخلال الفترة الزمنية الفاصلة، يتيح ازدياد نسبة السكان في سن العمل فرصة للنمو الاقتصادي السريع للفرد الواحد، المعروف بـ ”العائد الديمغرافي“. ويتطلب تحقيق هذا العائد توافر وظائف منتجة للعدد المتزايد من الأشخاص في سن العمل. وخلال هذه الفرصة الديمغرافية، يمكن أن تزيد السياسات الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، وتعزيز العمل اللائق للجميع، وزيادة الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من إنتاجية العمل وتسرع أكثر نمو الدخل للفرد الواحد.

الشكل العاشر

التوزيع العمري للسكان، حسب المنطقة، في أعوام 1970 و 2019 و 2050 (التوقعات)

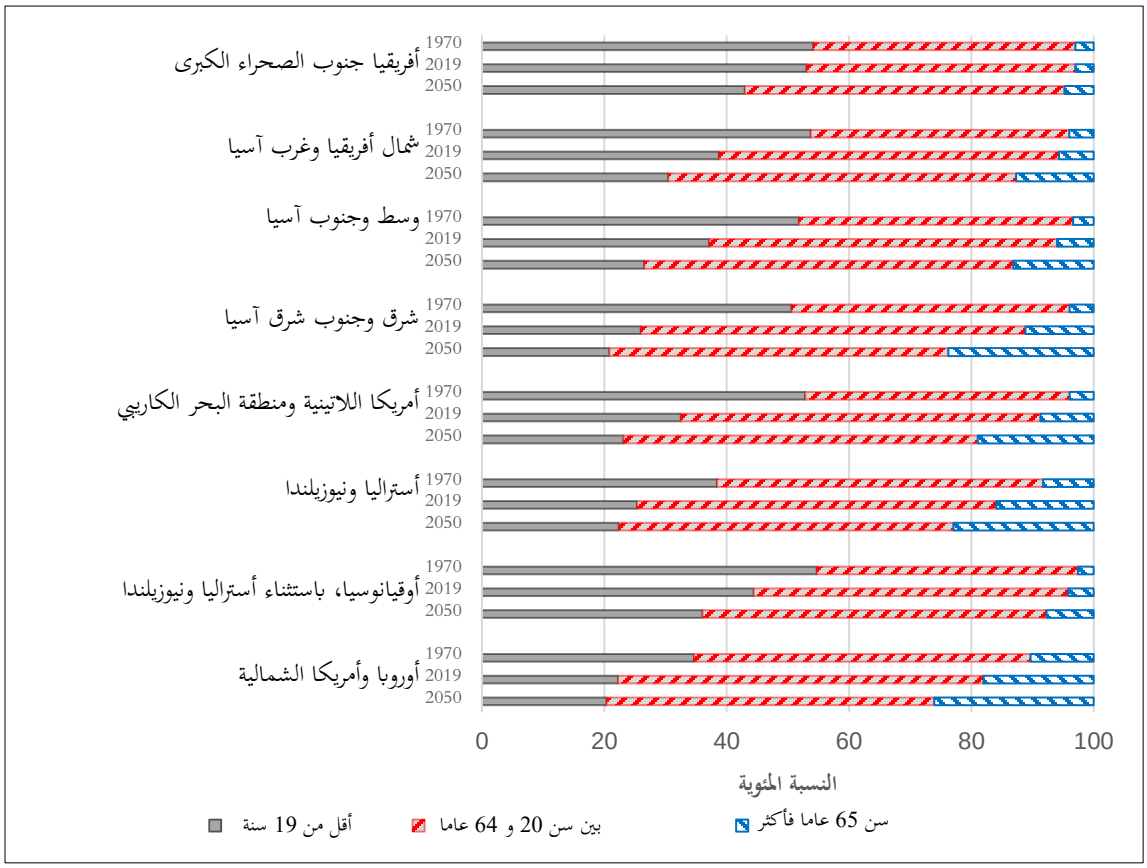

32 - وفي حين يتوقع أن تظل النسبة المئوية لسكان العالم في الأعمار بين 20 و 64 سنة مستقرة بين 63 و 65 في المائة، فمن المتوقع أن تكون نسبة السكان في سن العمل أعلى بكثير في عام 2050 مما هي اليوم في ثلاث مناطق: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوقيانوسيا، ووسط وجنوب آسيا. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي شمال أفريقيا وغرب آسيا، من المتوقع أن تظل نسبة السكان في سن العمل مستقرة. وفي جميع المناطق الأخرى، من المتوقع أن تستمر النسبة في الانخفاض على مدى العقود الثلاثة المقبلة.

33 - وفي البلدان التي تتسم بشيخوخة السكان وتزيد فيها الوفيات على الولادات، يمكن للهجرة أن تبطئ أو تكبح اتجاهات تراجع عدد السكان. وبالفعل، بين عامي 2010 و 2020، ساعد تدفق صاف للمهاجرين إلى الداخل في تسعة بلدان (الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإيطاليا وبيلاروس وأوكرانيا وصربيا وهنغاريا واليابان) على التعويض فيما يتعلق بزيادة الوفيات على الولادات. غير أنه في عشرة بلدان أخرى (البرتغال وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وجمهورية مولدوفا ورومانيا وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا واليونان)، زاد تدفق صاف للمهاجرين الدوليين إلى الخارج من أثر زيادة الوفيات على الولادات[8]. ومن بين المناطق، حدثت أكبر مساهمة للهجرة الدولية في النمو السكاني بين عامي 2015 و 2020 في أستراليا ونيوزيلندا، في حين حدثت أكبر هجرة إلى الخارج لكل 000 1 فرد من السكان في أجزاء أخرى من أوقيانوسيا (انظر الشكل الحادي عشر). ومن المتوقع أن يكون للهجرة الدولية أثر متزايد على حجم السكان في المستقبل في بعض المناطق. وخلال الفترة 2045-2050، من المتوقع أن يكون للهجرة الدولية أثر كبير نسبيا على حجم السكان وتوزع أعمارهم في أوروبا وأمريكا الشمالية، وأستراليا ونيوزيلندا، ووسط وجنوب آسيا. وبما أن المهاجرين الدوليين هم عموما أصغر سنا من سكان بلدان المقصد، فإن الهجرة الدولية تساعد على تأجيل شيخوخة سكان بلدان المقصد. ومع ذلك، فإن الآثار الديمغرافية للهجرة الدولية ليست كبيرة بما يكفي لوقف أو عكس الاتجاه الطويل الأجل نحو شيخوخة السكان الناجم عن الارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة عبر السنين وما يترتب على ذلك من انخفاض في الخصوبة.

(8) انظر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population 2019: Wall Chart* (ST/ESA/SER.A/434).

الشكل الحادي عشر

النمو السكاني الذي يعزى إلى الزيادة الطبيعية والهجرة الصافية*، حسب المنطقة، للفترتين 2015–2020 و 2045–2050 (التوقعات)

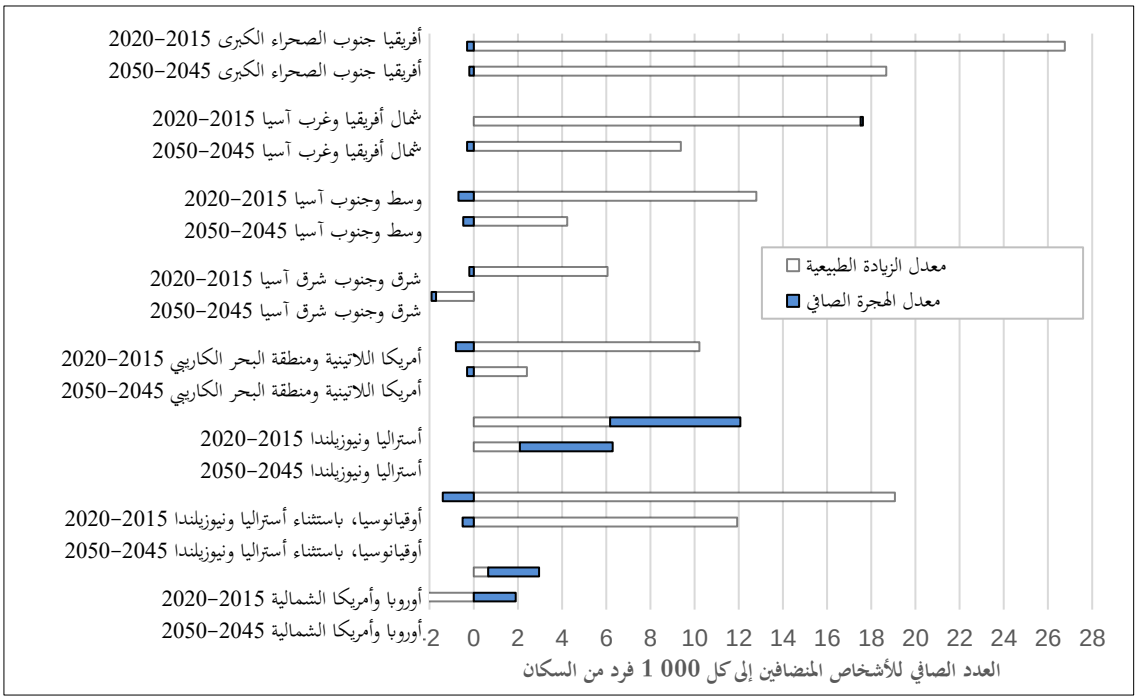

* *ملاحظة*: لفترة زمنية معينة، ''الزيادة الطبيعية'' هي زيادة عدد الولادات عن عدد الوفيات بين السكان، في حين أن ''الهجرة الصافية'' هي زيادة عدد المهاجرين إلى الداخل عن عدد المهاجرين إلى الخارج.

سادسا – التوسع الحضري ونمو المدن

34 – في عام 2019، كان يعيش ما يقدر بـ 56 في المائة من السكان في جميع أنحاء العالم في المناطق الحضرية. وتشير التوقعات إلى أن كل الزيادة في سكان العالم تقريبا في العقود المقبلة ستنعكس في زيادة لعدد سكان الحضر. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تبلغ نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية 60 في المائة؛ وفي عام 2050، يحتمل أن يعيش حوالي ثلثا سكان العالم (68 في المائة) في المناطق الحضرية مقارنة بحوالي الثلث في عام 1950. وفي الوقت الراهن، فإن أكثر المناطق توسعا حضريا هي أستراليا ونيوزيلندا بنسبة 86 في المائة، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 81 في المائة، وأوروبا وأمريكا الشمالية بنسبة 77 في المائة، وشمال أفريقيا وغرب آسيا بنسبة 62 في المائة، وشرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 58 في المائة (انظر الشكل الثاني عشر). وفي عام 2019، كان أقل من نصف السكان يعيشون في المناطق الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (41 في المائة)، ووسط وجنوب آسيا (36 في المائة)، وأوقيانوسيا (22 في المائة). غير أن هذه المناطق تشهد توسعا حضريا سريعا. وفي عام 2030، من المتوقع أن يعيش في المستوطنات الحضرية 47 في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 42 في المائة من السكان في وسط وجنوب آسيا، و 24 في المائة من السكان في أوقيانوسيا. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن ترتفع نسبة سكان الحضر إلى 88 في المائة في أستراليا ونيوزيلندا، و 84 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 80 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية، و 68 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، و 66 في المائة في شمال أفريقيا وغرب آسيا.

الشكل الثاني عشر

سكان المناطق الحضرية كنسبة مئوية من مجموع السكان، بالنسبة للعالم وحسب المنطقة، من عام 1950 إلى عام 2050

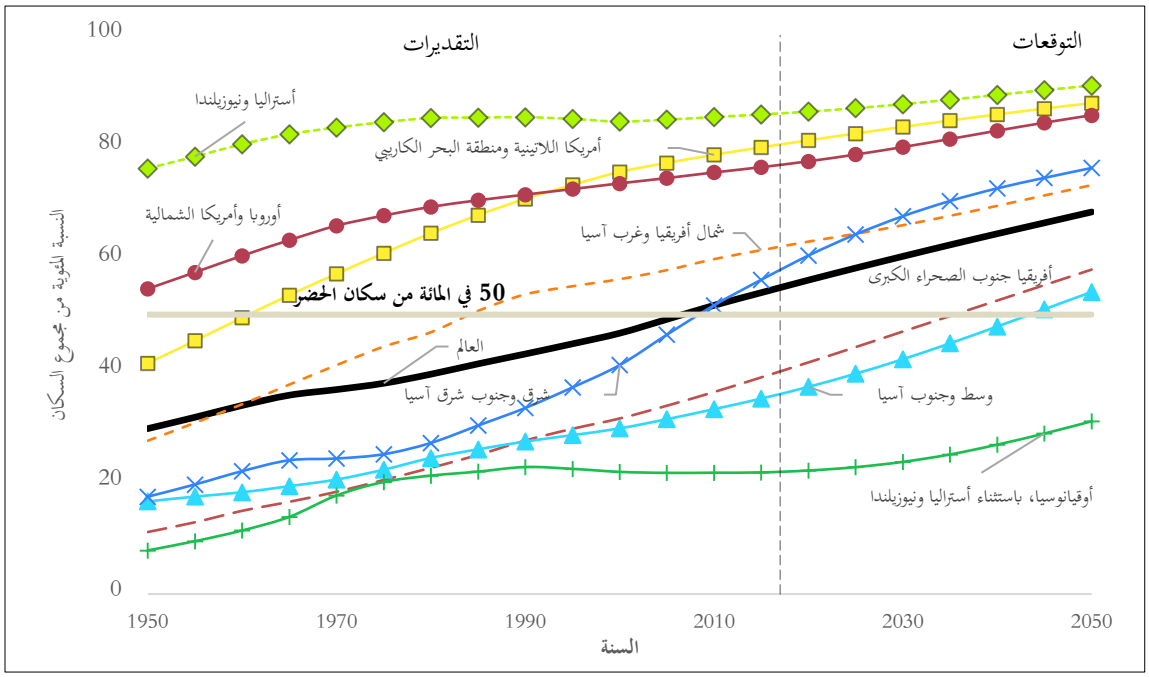

35 - ومع تزايد عدد سكان المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم، ازداد عدد المدن وحجم سكان المدن أيضا. إذ ارتفع عدد المدن التي يسكن فيها أكثر من عشرة ملايين نسمة - المسماة عادة "المدن الضخمة" - من عشر مدن فقط في عام 1990 إلى 33 مدينة في عام 2019، ويتوقع أن يرتفع إلى 43 مدينة في عام 2030. وتوجد جميع المدن الضخمة التي يتوقع أن تظهر بحلول عام 2030 في المناطق الأقل نموا. ونتيجة لنمو المدن من جميع الأحجام يزداد عدد سكان الحضر. وارتفع عدد المدن الكبرى (بين خمسة وعشرة ملايين نسمة) من 21 مدينة في عام 1990 إلى 50 مدينة في عام 2019 ومن المتوقع أن يرتفع أيضا إلى 66 مدينة في عام 2030. ويتزايد أيضا عدد المدن المتوسطة الحجم (بين مليون نسمة وخمسة ملايين نسمة) والمدن الصغيرة (أقل من مليون نسمة)، لا سيما في المناطق الأقل نموا.

36 - ويعود التوسع الحضري في جزء منه إلى هجرة السكان من المناطق الريفية، حيث تجتذبهم المدن ليبحثوا فيها عن فرص العمل وغيرها من الفرص. كما أن زيادة الولادات على الوفيات في المناطق الحضرية سبب هام لنمو السكان في الكثير من المدن، لا سيما في أجزاء من المناطق الأقل نموا حيث لا تزال معدلات الخصوبة مرتفعة. وإعادة تصنيف المناطق الريفية بوصفها حضرية هو عامل ثالث يسهم في زيادة نطاق المناطق الحضرية. ويشكل النمو الحضري السريع وغير المخطط له تحديات للتنمية المستدامة في شكل زحف حضري عشوائي وتلوث وتدهور بيئي. ويمكن للسياسات الحكومية لتخطيط وإدارة النمو الحضري أن تساعد على التخفيف من هذه الآثار السلبية وينبغي أن تهدف إلى تحقيق الاستدامة وتقاسم فوائد التوسع الحضري على نحو أكثر إنصافا.

37 - وما فتئ التوسع الحضري يمثل بشكل عام محركا إيجابيا للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فالمدن هي أماكن يمكن أن يزدهر فيها كل من ريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي. وتعمل المناطق الحضرية أيضا بمثابة مراكز، حيث إن تجاور المؤسسات التجارية والحكومية ووسائل النقل يوفر الهياكل الأساسية اللازمة لتبادل المعارف والمعلومات. ويتطلب التوسع الحضري المستدام أن تولد المدن ما يكفي من الدخل وفرص العمل، وتوفر الهياكل الأساسية، وتكفل المساواة في الحصول على السكن والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وتقلل إلى أدنى حد من عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، وتحافظ على الموارد الطبيعية. وتتمتع المدن بوفورات حجم أكبر من المناطق الريفية، ويمكنها أن توفر على نحو أكثر كفاءة الهياكل الأساسية والخدمات لتلبية احتياجات أعداد كبيرة من السكان. ومن خلال التخطيط الدقيق والإدارة السليمة، يمكن للمدن أن تكون مستدامة اقتصاديا وبيئيا. وعلاوة على ذلك، فإن الروابط التي تقيمها المدن الكبيرة والصغيرة مع المناطق الريفية المحيطة بها تيسِّر تقديم الخدمات وتحسين الهياكل الأساسية في تلك المناطق.

سابعا - الهجرة الدولية

38 - ما فتئ عدد المهاجرين الدوليين - الأشخاص الذين يعيشون حاليا خارج بلد مولدهم - يزداد في السنوات الأخيرة[9]. وعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد المهاجرين الدوليين رقما غير مسبوق هو 272 مليون شخص في عام 2019، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع 249 مليون شخص في عام 2015، و 221 مليون شخص في عام 2010، و 174 مليون شخص في عام 2000. وارتفع متوسط المعدل السنوي لنمو عدد المهاجرين الدوليين من 2 في المائة خلال الفترة 2000-2005 إلى 2,8 في المائة في الفترة 2005-2010، ولكنه انخفض بعد ذلك إلى 2,4 في المائة في الفترة 2010-2015 و 2,2 في المائة خلال الفترة 2015-2019.

39 - وبين عامي 2000 و 2019، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بمقدار 98 مليون شخص تقريبا. ومن منظور وجهات المهاجرين، كان أكبر مكون لهذه الزيادة يهم شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث ارتفع عدد المهاجرين الدوليين من 20,3 مليون مهاجر في عام 2000 إلى 48,6 مليون مهاجر في عام 2019. وخلال الفترة الزمنية نفسها، ارتفع أيضا عدد المهاجرين بسرعة في أوروبا، من 56,9 مليون مهاجر إلى 82,3 مليون مهاجر، وفي أمريكا الشمالية، من 40,3 مليون مهاجر إلى 58,6 مليون مهاجر.

40 - وكانت منطقة المنشأ التي أسهمت بأكبر قدر في نمو عدد المهاجرين الدوليين هي وسط وجنوب آسيا، حيث بلغت الزيادة في عدد مواطنيها الذين يعيشون في الخارج 19 مليون نسمة، أو 62 في المائة، بين عامي 2000 و 2019. وكانت الزيادة كبيرة أيضا بالنسبة للمغتربين من المهاجرين من بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا (17 مليون مهاجر)، وشرق وجنوب شرق آسيا (15,8 مليون مهاجر)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (15,7 مليون مهاجر).

(9) أو بلد المواطنة، عندما لا تتوافر بيانات عن بلد المولد.

41 - وفي نهاية عام 2017، بلغ العدد الإجمالي للّاجئين وملتمسي اللجوء في العالم ما يقدر بـــ 28,7 مليون شخص (وهو ما يمثل حوالي 11 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين)، وهي زيادة مقارنة بـ 24,7 مليون شـخص في منتصـف عام 2015. واسـتضـافت بلدان من المناطق النامية حوالي 83 في المائة من اللاجئين وملتمسـي اللجوء في العالم. فقد اسـتضـافت تركيا العدد الأكبر منهم ويقدر بنحو 3,8 ملايين شخص. وكان الأردن هو ثاني أكبر بلد للجوء (حوالي 2,9 مليون لاجئ)، ثم دولة فلسطين (2,2 مليون لاجئ)، ولبنان (1,6 مليون لاجئ)، وألمانيا (1,4 مليون لاجئ)، وباكستان (1,4 مليون لاجئ). وكانت بلدان الأصـل الرئيسـية للاجئين وملتمسـي اللجوء هي الجمهورية العربية السـورية (6,5 ملايين لاجئ)، ودولة فلسـطين (5,9 ملايين لاجئ)، وأفغانسـتان (ثلاثة ملايين لاجئ)، وجنوب السـودان (2,4 مليون لاجئ)، وميانمار (1,2 مليون لاجئ)[(10)].

42 - وبشـــكل عام، كان حوالي 42 في المائة من المهاجرين الدوليين في عام 2019 يقيمون في بلدان المنطقة التي وُلدوا فيها. وكان معظم المهاجرين الدوليين المولودين في أوروبا (69 في المائة)، وأفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى (65 في المائة)، وشمال أفريقيا وغرب آسـيا (51 في المائة)، وأوقيانوسـيا (50 في المائة) يعيشـون في بلد آخر من نفس المنطقة في عام 2019 (انظر الشـكل الثالث عشـر). وعلى العكس من ذلك، فإن معظم المهاجرين الدوليين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (80 في المائة)، ووسـط وجنوب آسيا (77 في المائة)، وأمريكا الشمالية (70 في المائة)، وشرق وجنوب شرق آسيا (61 في المائة) كانوا يقيمون خارج منطقة ولادتهم.

(10) مفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين، إحصـائيات المفوضـية: قاعدة البيانات ”العالم في أرقام“ (The World in Numbers database). متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://popstats.unhcr.org (تمت زيارة الموقع في 11 كانون الثاني/يناير 2019). وانظر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى، ”الأونروا بالأرقام 2018: صـحيفة وقائع“. متاح على الموقع الشـبكي التالي: www.unrwa.org (تمت زيارة الموقع في 11 كانون الثاني/يناير 2019).

الشكل الثالث عشر

أعداد المهاجرين الدوليين، حسب المناطق الأصلية ومناطق المقصد، 2019

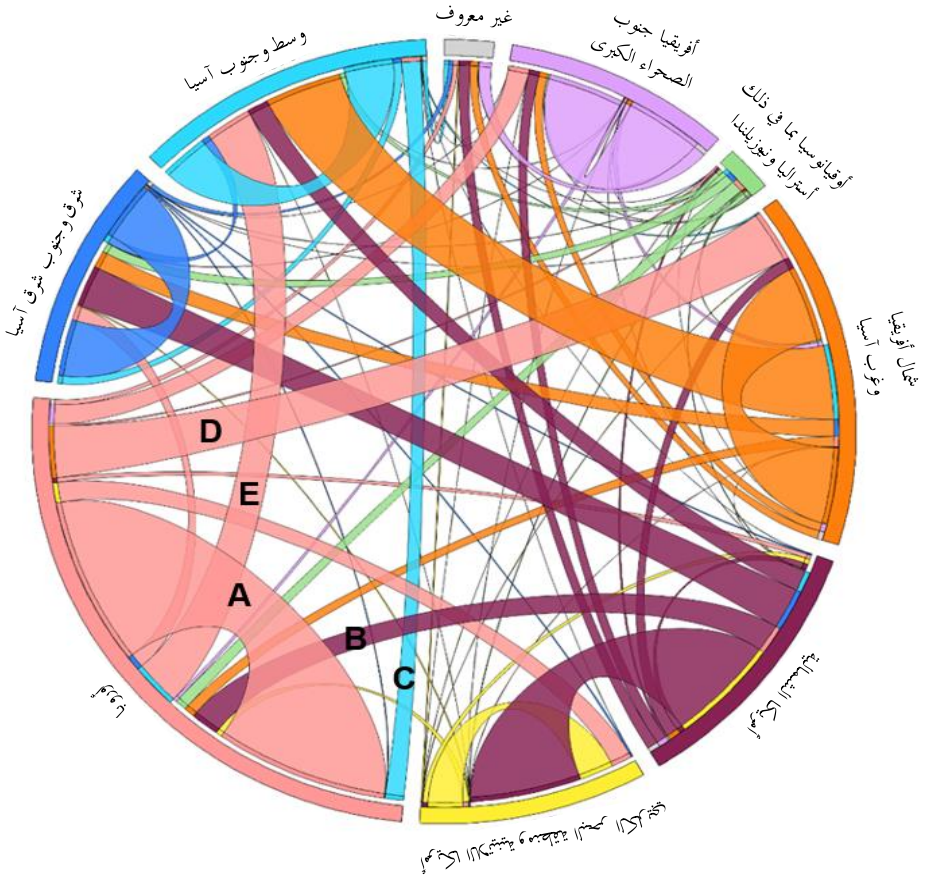

ملاحظة: تربط النطاقات التي تصل بين جزأين من الدائرة الخارجية المناطق الأصلية ومناطق المقصد للمهاجرين الدوليين. ويتناسب عرض كل نطاق، عند النقطة التي يمس فيها الدائرة الخارجية، مع عدد المهاجرين الدوليين من المنطقة الأصلية الذين أقاموا في منطقة المقصد في عام 2019. وتم ترميز النطاقات بالألوان حسب منطقة المقصد. فعلى سبيل المثال، استقر معظم المهاجرين من أوروبا في نفس المنطقة (النطاق ألف). وبعد المنطقة نفسها، كانت الوجهات الأكثر شعبية للمهاجرين من أوروبا هي أمريكا الشمالية (النطاق باء) يليها وسط وجنوب آسيا (النطاق جيم). وبالمثل، وبعد المنطقة نفسها، جاء أكبر عدد من المهاجرين المقيمين في أوروبا من منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا (النطاق دال) تليها منطقة وسط وجنوب آسيا (النطاق هاء).

ثامنا – استنتاجات

43 – بلغ عدد سكان العالم 7,7 بلايين نسمة في عام 2019. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو السكاني العالمي، الذي يبلغ معدله حاليا 1,1 في المائة سنويا، في العقود المقبلة، ليبلغ نموا صفريا في نهاية القرن الحالي. ولأن النمو السكاني العالمي يؤثر على حجم الاستهلاك والإنتاج البشريين، فإنه سيظل يشكل تحديا للتنمية المستدامة. وتواجه البلدان أيضا تحديات مختلفة وتتاح لها فرص متنوعة فيما يتعلق بالاتجاهات الديمغرافية الكبرى الأخرى (شيخوخة السكان، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية).

44 - وقد يبلغ عدد سكان العالم ذروته عند ما يقترب من 11 بليون نسمة في نهاية القرن الحالي. وسيزيد النمو السكاني خلال السنوات المقبلة من الجهود اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على الفقر والجوع (الهدفان 1 و 2)، وضمان التمتُّع بأنماط عيش صحية والحصول عل التعليم الجيد (الهدفان 3 و 4)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5) وضمان حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي والطاقة الحديثة (الهدفان 6 و 7).

45 - وإذا سُلم بأن الناس، وبالتالي السكان، هم محور التنمية المستدامة، فإن دمج الديناميات السكانية على نحو أكمل في عمليات التخطيط والاستعراض الإنمائيين سيساعد البلدان على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسوف تحدث معظم الزيادة في عدد السكان في العقود المقبلة في أقل البلدان نموا البالغ عددها 47 بلدا، والتي يقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تحديات القضاء على الفقر والجوع وكفالة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والفرص المتساوية للجميع هي الأكبر من نوعها.

46 - وسينخفض عدد الأشخاص الذين ينضافون إلى سكان العالم كل عام، وهو حاليا حوالي 82 مليون نسمة، انخفاضا بطيئا في السنوات المقبلة. وبحلول عام 2030، ستكون الزيادة السنوية في عدد سكان العالم قريبة من 71 مليون نسمة، وحوالي 48 مليون نسمة بحلول عام 2050. وإلى جانب عوامل الطلب الأخرى، سيؤثر النمو السكاني في المستقبل على الزيادة المطلوبة في الإنتاج الغذائي العالمي. وستستلزم مواكبة الطلب المتزايد إجراء تغييرات كبيرة في الممارسات الحالية، وسيكون من الأسهل تلبية هذا الطلب في المستقبل على نحو مستدام إذا تباطأ النمو السكاني.

47 - وقد أحرِز تقدم كبير منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 في التقليل من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، وإن كانت لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان وداخلها. وستلزم زيادة الاستثمار لكفالة دمج حصول الجميع على الخدمات والمعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم الأسرة، دمجا جيدا في الخطط الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

48 - وأصبح ارتفاع مستوى الخصوبة استثناء حيث انخفض مستوى الخصوبة العالمي إلى 2,5 مولود حي لكل امرأة في العقود الأخيرة. غير أنه لا يزال مستوى الخصوبة في الكثير من البلدان يفوق أربع ولادات لكل امرأة، مما يؤدي إلى نمو سكاني سريع ومجتمعات شابة نسبيا. وتواجه هذه البلدان تحديا خاصا يتمثل في الاستثمار في التعليم والصحة وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى لعدد متزايد من السكان، وفي إيجاد فرص عمل منتج كافية لعدد متزايد من الشباب.

49 - وقد تستفيد البلدان والمناطق التي تمر بمراحل متوسطة من الانتقال الديمغرافي من تحول في التوزع العمري للسكان نتيجة للانخفاضات الأخيرة في الخصوبة. ويتيح تزايد تركز السكان في سن العمل إمكانية النمو الاقتصادي السريع للفرد الواحد. ومع ذلك، فإن فرصة جني هذا ''العائد الديمغرافي'' لا تدوم سوى بضعة عقود.

50 - وفي أوروبا وأمريكا الشمالية وأجزاء من شرق آسيا، حيث اكتمل التحول الديمغرافي في وقت سابق، تواجه البلدان الآن تحديات شيخوخة السكان. ولدى البلدان التي تعاني من مستويات خصوبة أقل من مستوى الإحلال بشكل مطرد بنية عمرية تغلب عليها بشكل كبير فئات كبار السن. وفي غياب زيادة في مستويات الخصوبة أو الهجرة إليها، ستشهد في نهاية المطاف انخفاضا في حجم السكان.

51 - ومن المتوقع أن تستمر الزيادة الحالية في متوسط العمر المتوقع عند الولادة حتى نهاية القرن الحالي. وبحلول الفترة 2045-2050، يمكن أن يصبح متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي أكبر بأربع سنوات تقريبا مما هو عليه اليوم. ومن المتوقع أن تشهد البلدان التي ترتفع فيها مستويات الوفيات في الوقت الحاضر مكاسب أعلى من المتوسط في متوسط العمر المتوقع في المستقبل. وبالنسبة لهذه البلدان، سيتطلب استمرار ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحقيق مزيد من التخفيضات الكبيرة في وفيات الأطفال والأمهات، مع التصدي أيضا للجوع وسوء التغذية، مما يقلل من عبء الأمراض المعدية الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، والحد من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية المرتبطة بأنماط الحياة غير الصحية.

52 - ومن المتوقع أن تستمر عملية التوسع الحضري، ويتوقع أن يعيش ثلثا سكان العالم تقريبا في المناطق الحضرية بحلول عام 2050. ويسهم جعل المدن وكل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11) في تحسين نوعية الحياة للجميع. وما فتئ التوسع الحضري يشكل، عموما، قوة إيجابية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية وسيكون حيويا لتوفير فرص العمل وإمكانية الحصول على الخدمات لسكان العالم المتزايد عددهم. وعندما يدار التوسع الحضري على نحو ملائم، فيمكن أن يساعد في مكافحة الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي.

53 - وتعترف الحكومات بشكل متزايد بمساهمة الهجرة الدولية في التنمية المستدامة، كما اتفقت على أهمية التعاون الدولي في تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع إيلاء الاحترام التام لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين واللاجئين والمشردين. ولفتت الأعداد المتزايدة من المهاجرين الدوليين في السنوات الأخيرة، بما في ذلك أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء، الانتباه إلى المسألة وأدت إلى زيادة الأولوية المعطاة للهجرة الدولية على جدول الأعمال العالمي. ويرسي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، اللذان اعتُمدا في كانون الأول/ديسمبر 2018، أساسا للعمل الوطني والتعاون الدولي في هذه المجالات، على نحو يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

54 - وتوافر بيانات ديمغرافية عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة، ومصنفة حسب الخصائص الرئيسية للأفراد، أمر ضروري لتخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.